



للنشر الفوري

بيان المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دينينغ، بشأن الحالة في مملكة البحرين

[نيويورك، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦] أعرب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دينينغ، عن قلقه من قرار وزارة الداخلية في البحرين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، سحب الجنسية من الشيخ عيسى قاسم، وهو زعيم ديني شيعي معروف، وبشأن الأثر الذي يمكن أن يخلفه ذلك القرار من حيث زيادة مظاهر التوتر فيما بين مختلف أهالي البلد.

”أدرك أن القرار الذي طال الشيخ عيسى قاسم قد أدى إلى اندلاع احتجاجات جديدة أخشى أن تزيد من مظاهر التوتر في البحرين في الأيام القادمة. وإنني أناشد الحكومة أن تكفل الاحترام الكامل للحق في حرية التجمع السلمي وأن يكون أي رد على الاحتجاجات وفق التزامات البحرين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأناشد المحتجين أيضا أن يمارسوا حقوقهم سلميا وأن يتجنبوا الوقوع في أي عمل من أعمال العنف“. ويرى المستشار الخاص دينينغ أن ”سحب الجنسية من الشيخ عيسى قاسم هو أحدث إجراء ضمن سلسلة الإجراءات التي اتخذتها السلطات البحرينية في الأسابيع الأخيرة وأدت إلى زيادة تضييق هامش المشاركة العامة والتمتع بحقوق الإنسان في البحرين“.

وأشار المستشار الخاص إلى أن الأمم المتحدة قامت منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، بتوثيق قرارات تجريد ما يصل عدده إلى ٢٥٠ شخصا من مواطنتهم، بناء على ما ادّعي أنه ”خيانة لمصالح المملكة“. ومن التطورات المقلقة الأخرى التي وثقتها مفوضية حقوق الإنسان إعادة القبض على نبيل رجب، مؤسس المركز البحريني لحقوق الإنسان، وحظر السفر على العديد من المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، وحل الوفاق، وهو أكبر تجمع سياسي معارض، وتمديد عقوبة الزعيم السياسي المعارض الشيخ على سلمان، ثم إعادة القبض في عام ٢٠١٦ على السيد إبراهيم شريف، زعيم جمعية الوعد. وأشارت المفوضية كذلك إلى أنه في الأسبوع الماضي، جرى استنطاق خمسة من رجال الدين الشيعة،

كما عُلفت صلاة الجمعة في مساجد الشيعة حتى إشعار آخر بسبب ما ذكره أئمة تلك المساجد من شعورهم ”بعدم الأمان“.

وأضاف المستشار الخاص قوله ”إن القمع لن يضع حدا لتظلمات الناس بل سيزيدها اتساعا. ولهذا السبب أناشد السلطات البحرينية السعي إلى التخفيف من حدة الوضع، كما أناشد جميع ولاة الأمر في البحرين وعلى الصعيد الإقليمي، وكذلك الأحزاب والفئات السياسية والقادة العسكريين والزعماء الدينيين وشيوخ القبائل وقادة المجتمعات المحلية أن يتحلوا بضبط النفس وأن يتخذوا جميع التدابير الممكنة لمنع استفحال أجواء التوتر“. ويرى المستشار الخاص أن ”البلد والمنطقة كلاهما يواجهان ظرفا حرجا. ولعله من الأهم في الوقت الراهن بالنسبة للسلطات ولجميع الأطراف المعنية أن تجدد الالتزام بإجراء حوار وطني يشمل الجميع لما فيه صالح شعب البحرين قاطبة“.

للاستفسارات الإعلامية، يرجى الاتصال:

بالسيد دافيدي زارو

المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية

<http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser>

الهاتف: +1 212 963 3573

البريد الإلكتروني: zaru@un.org